

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

14/10/2014



1082813 طبول المنتدى العالمي لحقوق الانسان تطلق بوزان



عيون وزان
احمد الجوراني

دولية في مجال حقوق الإنسان ، وممثلين عن نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، والمجتمع المدني .

المسؤولان الحقوقيان كشفا أمام الحضور عن اهم الأنشطة التي أعدتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال التي يعتبر هذا اللقاء التواصلي واحدا منها ، من أجل جعل راية هذا الحدث الدولي ترغرف فوق تراب الجهة التي تحت النفوذ الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، ومن أجل ضمان مشاركة وازنة وتنوعية لجهة الشمال بهذا المحفل .

محمد حمضي

وسلط عضوا اللجنة الجهوية كتلة من الضوء على العناوين الكبرى التي ستتناولها الورشات الموضوعاتية التي تم الشروع في الإعداد لها من طرف اللجنة العلمية ، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ، وفاعلين بالمجتمع المدني . واضافا بان فضاءات المنتدى العالمي ستحتضن العشرات من الورشات المسيرة بطريقة ذاتية، وأخرى تكوينية لتبادل التجارب الناجحة بما قد يقضي الى تاسيس شبكات جديدة .

وأشارا الى أن المنتدى الذي سيحضره رسميا يزيد من 5000 مشارك ومشاركة ، ستخلله العديد من التظاهرات الثقافية ، وسيصاحبه طيلة مدة انعقاده معرض للاقتصاد الاجتماعي والنضامني ، وأقادا بان الستار سيسدل على فعالياته بجلسة ختامية ستجمع حول نفس الطاولة ، شخصيات ومؤسسات

بعد أن كانت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال قد دشنت في الاسبوع الأخير لشهر غشت 2014، سلسلة اللقاءات التواصلية مع المجتمع المدني وعموم الفعاليات حول حدث المنتدى العالمي لحقوق الانسان من قلب المغرب العميق، وبالضبط من جماعة مقيريصات الواقعة تحت النفوذ الترابي لعمالة دار الضمان، وهو اختيار له أكثر من رمزية ، تعود من جديد نفس الآلية الحقوقية الجهوية لوضع المجتمع المدني والاجتماعي والحقوقى الوزاني في قلب الحدث الكوني الذي سيحول بلادنا في الاسبوع الأخير من شهر نونبر القادم لقبلة بقصدها حقوقيو وحقوقيات المجتمع الدولي .

في هذا السياق، احتضن فضاء دار الشباب المسيرة بوزان يوم الأربعاء فاتح اكتوبر 2014، طليفا نوعيا من ممثلي وممثلات المجتمع المدني ، جاؤوا جميعا للمساهمة الواعية والمسؤولة في الإعداد لإنجاح فعاليات هذا المنتدى الحقوقى الدولي الذي يعتبر انعقاد طبيعته الثانية بالمغرب - كما جاء ذلك على لسان اندريس البرمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؟ انتصارا كبيرا للمملكة ، واعترافا دوليا بالإنجازات التي حققها في مجال حقوق الانسان ، وكذلك اقرارا بحبوية المؤسسات الوطنية ، وجمعيات المجتمع المدني المشتغلة في مجال حقوق الانسان ، علاوة على كونه تحديا كبيرا من شأنه أن يبرز مدى قدرة هذه المؤسسات والجمعيات على المساهمة في انجاح منتدى من هذا الحجم .

اللقاء التواصلي اشرف على تأطيره كل من عبد الصبور العاقل ومحمد حمضي ، عضوي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، حيث اوضحا في الورقة التقديمية أن المنتدى سيشكل فرصة أمام مكونات المجتمع الحقوقي المغربي ، للتقاش الهادئ مع عموم الفاعلين الذين سيتوافنون على بلادنا ، من أجل المساهمة في صياغة أجوبة عن التحديات الجديدة المطروحة على الإنسانية .



السيدا والمخدرات: من أجل مقارنة جديدة قائمة على حفظ الصحة وإعمال حقوق الإنسان

1082812

الرباط: عبد الحق الريحاني

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «إن الوصم والتمييز يشكلان انتهاكات لحقوق الإنسان التي يجب القضاء عليها بكل الوسائل التي يتيحها القانون الأساسي للمجلس، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان غير القابلة للتجزئ، وأن من مهام المجلس العمل على تعزيز مقارنة حقوق الإنسان في مختلف السياسات العمومية والمنظومة القانونية».

وشدد الصبار الذي كان يتحدث في لقاء وطني «من أجل مقارنة جديدة قائمة على حفظ الصحة وإعمال حقوق الإنسان» أول أمس على مجابهة الوصم والتمييز عند الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالسيدا والفئات المهمشة، ومن بينهم متعاطي المخدرات عبر الحقن، بالإضافة إلى الحقن في الصحة والتكفل التي كانت من أهم دوافع صياغة «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا» التي عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المساهمة في بلورتها، بشراكة مع وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمحاربة السيدا

ووحدة تدبير الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا.

ويسعى المجلس عبر بلورة هذه الاستراتيجية إلى إعمال البُعد الحقوقي وتعزيز المقاربة الحقوقية في الاستجابة الوطنية لمكافحة السيدا، هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى «النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري/السيدا، وحمايتها من أجل التلاؤم مع الرؤية المتمثلة في صفر إصابة جديدة، صفر تمييز، وصفر وفاة بسبب السيدا في المغرب».

وذكر الصبار في نفس اللقاء أن الاستراتيجية تتضمن مجموعة منسجمة من الإجراءات ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان، ومحاربة التمييز داخل المجتمع عموما وفي الأوساط المؤسساتية بصفة خاصة؛ وتحسين البيئة التشريعية وإتاحة الوصول إلى الدعم القانوني؛ ثم إدماج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة الخطة الاستراتيجية الوطنية؛ بالإضافة إلى جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/السيدا؛ فضلا عن التنسيق والتتبع والتقييم والتواصل بشأن الاستراتيجية من خلال إحداث لجنة وطنية متعددة القطاعات

تضم بين أعضائها جمعيات المجتمع المدني، ومن ضمنها جمعية محاربة السيدا التي تنظم هذا اللقاء الوطني الثاني.

وقد تم إحداث هذه اللجنة التي عقدت أول اجتماع لها يوم 9 يوليوز 2014 بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، وقد تبنت برنامج عملها المرحلي لما تبقى من سنة 2014 إلى حدود يونيو 2015.

وكانت أشغال اللقاء في إطار ثلاث جلسات تناول ثلاثة محاور حقوق الإنسان والحق في الصحة لفائدة مستعملي المخدرات، ثم الوضعية الحالية لسياسة تقليص أخطار الإصابة لدى مستعملي المخدرات وحقوق الإنسان عبر العالم، وانتهاكات حقوق مستعملي المخدرات

ويذكر أن انخراط المجلس في تنظيم هذه اللقاء للترافع من أجل مقارنة حقوقية للتعاطي مع مستعملي المخدرات تدخل في صميم اهتماماته ومجهوداته التي تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، بالإضافة إلى تعزيز المقاربة التشاركية بين كل الفاعلين وأساسا جمعيات المجتمع المدني.



حقوق الإنسان : المغرب يشارك في ورشة حول الآليات الإقليمية بجنيف

وفي هذا السياق، أطلق المجلس حملة تحسيسية بحقوق الأشخاص الإنطوائيين وشارك في جلسات الحوار التفاعلي مع الهيئات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأشخاص المعاقين في المملكة.

كما دعا المجلس كافة الفاعلين المعنيين بمناقشة المواضيع ذات الصلة بحقوق النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة خلال المنتدى الدولي لحقوق الإنسان الذي سينعقد في نونبر المقبل بمراكش.

وستمكن هذه الورشة الدولية، التي شارك فيها ممثلو منظمات وآليات إقليمية وجهوية لمنظمة الأمم المتحدة، من إعداد توصيات تتضمن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين المنظمة الدولية ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي ومواجهة مختلف التحديات ذات الصلة.

يذكر أن هذه الندوة تأتي عقب الاجتماع الأول للجنة بين الوزارية الدائمة لسياسة المدينة الذي انعقد برئاسة رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران والذي تقرر خلاله تشكيل لجنة، يرأسها ابن كيران، تضم كلا من وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ووزارة السكنى وسياسة المدينة، تنكب في أقرب الأجال على دراسة عدة مقترحات تهم على الخصوص تفعيل التقائية التمويلات المالية في مجال سياسة المدينة وتحسين موارد تمويلها.

عقد أول أمس بجنيف، وبرعاية من منظمة الأمم المتحدة، ورشة دولية مخصصة للآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، بحضور فاعلين من مختلف الأفاق، من بينهم ممثلون عن المغرب.

ويمثل المغرب في هذه الورشة أمانة المريني الوهابي رئيسة المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري و خالد الرملي من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتمحورت أشغال هذه الورشة، الرابعة من نوعها بعد الورشات المنظمة سنة 2008 و2009 و2010، حول التعاون في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والأشخاص في وضعية إعاقة.

وعلم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن هذه الورشة تروم تطوير مقترحات ملموسة كفيلة بتدعيم الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، في ميادين حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة على الخصوص الطبقات المعوزة.

وخلال هذا اللقاء أبرز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الممارسات الجيدة التي يباشرها في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدا حرصه باستمرار على ادماج بعد الإعاقة في جميع تقاريره، وآرائه ومذكراته.



مطالبة الحكومة بحماية حقوق المتعاطين للمخدرات

جمعيات تؤكد أن سياسة الزجر والعقاب تعيق جهود تقليص خطر الإصابة بالسيدا

عيسى

إلى الحق في الصحة والتكفل، كانت من أهم دوافع صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلورتها بشراكة مع وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمحاربة السيدا ووحدة تدبير الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا.

وتشدد الصبار على أن المجلس يسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى أعمال البعد الحقوقي وتعزيز المقاربة الحقوقية في الاستجابة الوطنية لمكافحة السيدا، على اعتبار أن هذه الاستراتيجية تهدف النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، وحمايتها من أجل التلاؤم مع الرؤية المتمثلة في صفر إصابة جديدة وصفر تمييز وصفر وفاة بسبب السيدا بالمغرب.

وقال إن الاستراتيجية تتضمن عددا من الإجراءات الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان ومحاربة التمييز داخل المجتمع عموما وفي الأوساط المؤسساتية بصفة خاصة، وتحسين البيئة التشريعية وإتاحة الوصول إلى الدعم القانوني، وإدماج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة الخطة الاستراتيجية الوطنية، وجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية (السيدا).

جمال بورفيسي



(أرشيف)

مسيرة سابقة تطالب بضمّن لوج المصابين بالسيدا إلى مصالح الرعاية

المخدرات عن طريق الحقن. وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إن مجابهة الوصم والتمييز عند الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالسيدا والفئات المهمشة، ومن بينهم متعاطي المخدرات عن طريق الحقن، بالإضافة

أن ذلك يندرج في صميم اهتماماته ومجهوداته الرامية إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها. ودعا، في هذا الصدد، إلى اعتماد مقاربة شمولية تستحضر حقوق الإنسان في التعاطي مع المدمنين على

في المائة مصابون بالتهاب الكبد الفيروسي. في السياق ذاته، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان انخراطه في الترافع من أجل مقاربة حقوقية للتعاطي مع مستعملي المخدرات، مبرزا

دعت جمعيات تعمل في مجال محاربة السيدا، الحكومة إلى مراجعة مقاربتها للتعامل مع المدمنين على المخدرات، والعمل على ضمان حقوقهم، والتفاعل الإيجابي مع مطالب هيئات حزبية تدعو إلى منع تجريم زراعة القنب الهندي.

وقالت جمعية محاربة السيدا، في ندوة صحافية عقدها الجمعية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية حسونة وجمعية تقليص خطر الإصابة بالمخدرات وبدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح، صباح أول أمس (الخميس) بالرباط، إن المقاربة الزجرية والعقابية (السجن) ضد المتعاطين للمخدرات وتجريم هذا السلوك، يحد من اعتماد سياسة ناجعة لتقليص المخاطر الصحية المرتبطة باستهلاك المخدرات عن طريق الحقن، والوقاية، والتدخل ضد داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا).

ونتهت إلى مخاطر توسع انتشار داء السيدا وسط المدمنين على المخدرات عن طريق الحقن، مشيرة إلى وجود 14 ألف مدمن على المخدرات باستعمال الحقن، مشيرة إلى أن هذه الشريحة، تعتبر الأكثر عرضة للإصابة بداء السيدا والتهاب الكبد الفيروسي، ومؤكدة أن 37 في المائة من مستعملي المخدرات عن طريق استعمال الحقن، في التناول، مصابون بالسيدا و90



العدل والإحسان تقطع أكبر ملكى حقوقي

الرباط: العاصمة بوست

بينما يسعى المغرب إلى مشاركة فعالة ومتميزة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل، أعلنت جماعة العدل والإحسان، عن مقاطعتها لأكبر منتدى حقوقي يعقد لأول مرة في المغرب. وبرزت أكبر جماعة إسلامية في المغرب (الشبهة المحظورة)، على لسان محمد سلمي، منسق الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، أن المقاطعة تأتي في سياق الاحتجاج على تروى الوضع الحقوقي في المغرب، وعلى هجوم الدولة المنتهجة على المنظمات الحقوقية، خاصة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان.

ويخصوص إمكانية استغلال العدل والإحسان لهذا الحدث الحقوقي الأول من نوعه في المغرب والمشاركة لإبراز التضيقات التي تتعرض لها، قال محمد سلمي في حوار مع موقع الجماعة، إنه بإمكان الضحايا أن يقوموا بهذا الدور. فلدنيا انتهاكات لا توجد في أي مكان آخر في العالم: بيوت مشتمة بسبب اجتماع أهلها فيها للصلاة وقرآءة القرآن، ونساء في مناسبات عزاء يتهمن بعقد اجتماع غير مرخص له، وقصيدة شعر بقرامة خمسة ملايين.. ومقصيون من الإحصاء، ومن اجتياز الامتحانات، والولوج إلى الوظائف، والحبف الضريبي، ثم ضحايا الاختطاف والتعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي جواب للمتحدث ذاته حول سماح السلطات لجماعة العدل والإحسان ولما في المعارضين باستثمار هذا الحدث للتظاهر خلال الأيام التي يقام فيها، قال إن "حالة المخ أفيد للتضطهدين من أي استثمار قد تولد الانطباع بوجود حرية في البلاد". حيث اعتبر أن هناك ثلاثة خيارات أمام المخزن: إما أن يسمح بالتظاهر كما هو معتاد في مثل هذه المناسبات في العالم، ويتراهن حينها على إغراق المنتدى بالبلطجية الحقوقية والجموعية الوهمية، ويوظف الإعلام العمومي لنشر انطباع "قولوا العام زين" وأن أقلية تنسب حقوق الإنسان في المنتدى، وإما أن يمنع التظاهر باستعمال القوات العمومية، فيظهر على حقيقته وينقلب المنتدى ضد، وإما أن تشوش جحافل البلطجية على المتظاهرين، فينقلب السحر على الساحر مثلما حدث في ملتقى الشباب بجنوب إفريقيا، وفي المنتدى الاجتماعي العالمي بالسنغال.

كما توقع منسق الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، أن يعرف هذا المنتدى حضوراً وازناً لأن الشبكة العنكبوتية، حسب رأيه، تتيح التواصل مع المنظمات والجمعيات و"الشخصيات" المغمورة وضع كل من هب وبه، واعتبر أن النجاح له أيضاً علاقة "بحجم الميزانية التي ستبذّر من أموال الشعب لـ"نجاح" هذه المبادرة، فمن السهل أن تمتلئ فنادق مراكش وجامع الفنا بضيوف تسدد تذاكر سفرهم وتكلفة إقامتهم من جيوب المستضعفين الذين تنتهك حقوقهم بهذا البلد. أضف إلى ذلك مئات الجمعيات والمجتمع المدني الوهمي المحلي، وبعض الجمعيات التي تطارد السراب تحت وأبل التضيقات.

وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أكد أن احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعد انتصاراً كبيراً للمملكة، واعترافاً دولياً بالإنجازات التي حققتها في مجال حقوق الإنسان.